برنامج التنمية الجهوية
2027-2022

ملحق
تقارير الملتقيات الكبرى المنظمة بالجهة

1

الملتقى الجهوي الأول حول الاستثمار والتشغيل والتكوين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

المديرية العامة للمصالح

مديرية التخطيط والتنمية الجهوية

طنجة، في : 24 نونبر 2021

تقرير بخصوص
الملتقى الجهوي الأول حول الاستثمار والتشغيل والتكوين
بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي ما فتئت تدعو إلى تشجيع الاستثمار والعمل على إنعاش التشغيل والاعتناء بالرأسمال البشري وتثمينه وتنمية كفاءاته؛ وفي إطار المهام والأدوار الأساسية المنوطة بمجلس جهة طنجة – تطوان – الحسيمة ومساهمةً منه في أجرأة مرامي وأهداف النموذج التنموي الجديد للمملكة، وانسجاما مع توجهات السياسة الحكومية لبلادنا، نظم مجلس الجهة "الملتقى الجهوي الأول حول الاستثمار والتشغيل والتكوين" بالجهة، يومه الأربعاء 24نونبر 2021 بفندق سولازور بطنجة.

هذا الملتقى الذي ترأسه كل من رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، السيد عمر مورو، و الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، السيد محسن الجزولي، ووالي جهة طنجة تطوان الحسيمة، عامل عمالة طنجة اصيلة، السيد محمد مهيدية، شكل فرصة من خلال إشراك كافة الفاعلين والمتدخلين المعنيين بهذه الملفات جهويا ووطنيا، لفتح نقاش جاد حول مختلف الفرص والتحديات الراهنة والمستقبلية، بهدف وضع تصور مشترك من أجل خلق دينامية اقتصادية واجتماعية ناجعة ومستدامة ودامجة، قمينة بتعزيز ثقة المستثمرين وقادرة على كسب رهان الارتقاء بالتشغيل وفتح آفاقه بالجهة.

وعرف الملتقى تنظيم جلسة عامة وثلاث ورشات موضوعاتية تناولت ثلاثة محاور: المحور الأول لمناقشة الاستثمار وتحسين تنافسية وجاذبية التراب، ثم المحور الثاني لتدارس مسألة التشغيل والإدماج الاجتماعي، ثم محور ثالث خول تثمين الرأسمال البشري ومواكبته لروح العصر.

وقد أسفرت أشغال هذا الملتقى عن التوصيات التالية:

- التسريع في إخراج ميثاق الاستثمار الجديد والعمل على تنزيله على المستوى الجهوي.
- ضرورة إعطاء الأولوية في الاستثمار العمومي للبنيات التحتية المهيكلة التي من شأنها تحقيق اقلاع ترابي واقتصادي ليعود النفع على كامل تراب الجهة.
- تشجيع الالتقائية في الاستثمارات العمومية على المستوى الترابي، سواء كانت ترابية في إطار "البيجماعية" أو القطاعية "البيوزارية " لما في ذلك من عامل مهم يساعد على تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال.

- إخراج "المرصد الجهوي الاقتصادي والاجتماعي" للوجود لتكون مهمته تجميع وتوحيد المعلومة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتهيئة تقارير محددة لمجلس الجهة من أجل اتخاذ القرار.
- العمل على تشجيع المنطق التعاوني داخل القطاع الواحد أو النشاط الواحد على المستوى الترابي، في شكل أنظمة محلية للإنتاج مما من شأنه خلق ديناميات قطاعية وترابية بفعل التجمع المجالي.
- العمل على ربط الاختيارات الاقتصادية للجهة بالاستشراف العلمي الاستباقي من خلال استغلال الدراسات المتعددة (mutualisation et fédéralisation des études)، التي عملت على تشخيص تراب جهة طنجة-تطوان-الحسيمة من زوايا قطاعية مختلفة، من طرف المتدخلين القطاعيين الوطنيين أو الجهويين: سياحة، صناعة، تجارة، بيئة، ... بإعداد خرائط موضوعاتية مختلفة للهشاشة، والتجهيزات، والمواقع ذات الأهمية للاستثمار، وغير ذلك.
- تليين المساطر الإدارية لتشجيع الاستثمار.
- تحيين التخصصات القطاعية «vocations économiques des territoires»داخل الجهة بشكل يستغل التغيرات الترابية والتقنية والجيوستراتيجة والاقتصادية التي حدثت، خاصة بعد جائحة كوفيد 19.
- العمل على تحقيق العدالة الترابية فيما يخص الاستثمارات بين أقاليم الجهة، وخلق المقاولات والتشغيل من خلال تشجيع تموقع المدن المتوسطة بالجهة لاستقطاب الاستثمارات (خاصة التي أصبحت تتجه الى خارج الجهة) والتخفيف عن قطبي طنجة وتطوان من ناحية الضغط الاجتماعي والأمني والبيئي الذي سيعاني منه هذا القطب، إن استمرت وتيرة التمركز على المنحى الحالي.
- العمل على توفير "بنك للعقار" يخصص للأهداف التنموية، بعيدا عن العمليات المضارباتية.
- تشجيع التشبيك بين المقاولات الصغرى والمتوسطة للاستفادة من المقاولات العالمية الموجودة في تراب الجهة من خلال المناولة لتحويل أمثل للتكنلوجيا.

- العمل على عصرنة مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في إطار "أقطاب للتنمية" للاستفادة من الابتكار والبحث العلمي الجهوي، الذي يعنى بمنتوجاتهم وكذا من قنوات التوزيع والبيع الحديثة.
- تشجيع عملية هيكلة القطاع غير المهيكل من خلال نشر وتشجيع "ثقافة المقاولة" والعمل على إنشاء "دار المقاول الذاتي"، بشراكة مع الغرف المهنية والجمعيات المهنية.
- تشجيع الاستثمار في تحويل المنتجات المحلية والجهوية وفق معايير الجودة الوطنية والعالمية، قبل توزيعها، لما لذلك من أهمية في خلق وتوزيع الثروة وخلق مناصب الشغل وتثبيت الساكنة في ترابها.

- العمل مع الجامعة ومعاهد البحث الجهوية والوطنية على خلق شبكات «Clusters» متكاملة تعنى بالبحث والابتكار لتشجيع القدرات التنافسية للمقاولات الجهوية.
- العمل مع الأبناك الوطنية على خلق سياسات جهوية تعنى بتشجيع الاستثمارات الجهوية، ذات طابع بنيوي، مهيكل واستراتيجي.
- سياسة جهوية تشاركية للتكوين، تجمع كل المتدخلين في الميدان: جامعة، أكاديمية، مدارس ومعاهد خصوصية، معاهد التكوين المهني، وكالة إنعاش الشغل، جمعيات، ... وترصد الأهداف الاستراتيجية والمرحلية: القطاعات الاستراتيجية، البروفايلات، الأهداف الرقمية، المجالات المستهدفة، ...
- تثبيت الهوية الترابية من خلال التكوين والتأهيل للتموقع في السياق الاقتصادي الذي فرضته العولمة والجائحة والتحولات الداخلية بالمملكة، في ظل السياسات العمومية التي تهدف إلى تفعيل خطب صاحب الجلالة نصره الله وتنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد.
- إخراج "الميثاق الجهوي للاستثمار في الرأسمال البشري" إلى حيز الوجود من أجل رفع فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، عبر التشغيل والتشغيل الذاتي.
- الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الميدان وطنيا ودوليا.
- تطوير مسارات تكوينية تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المجالية والمعرفية (خاصة الفئات التي تفتقر للشواهد) للعنصر البشري بشكل يضمن اندماجه حسب مؤهلاته في القطاعات المهنية.
- الاستغلال الأمثل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تكوين وتأهيل العنصر البشري في شراكة مع كل المعنيين: سلطات محلية، مصالح خارجية، غرف مهنية، جماعات ترابية، مؤسسات التكوين، جمعيات، ...
- العمل على صياغة تشخيص تشاركي يرصد المجالات والمهن المهددة في ظل الظرفية والمتغيرات الجديدة، وكذا المهن والمجالات التي يمكنها الاستفادة من هذه الوضعية، إن توفرت سياسة عمومية استباقية وتشاركية على مستوى الجهة.

- توجيه الاستثمار العمومي للتكوينات الإستراتيجية جهويا، والقادرة على خلق امتيازات إيجابية مهيكلة تعمل على جلب الاستثمارات ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الجهوي.
- إعادة النظر في العرض التربوي بشكل يستجيب للطلب المحلي والجهوي في الكفاءات من خلال خلق مسارات تضمن الاندماج المهني للمتخرج بشكل دائم ومندمج وخاصة في الاستثمارات المهيكلة الكبرى بالجهة بأقاليم الجهة.
- إعادة النظر في طريقة التكوين والتأهيل بشكل يضمن للخريجين الآليات والتقنيات والكفاءات الضرورية لولوج عالم الشغل والمقاولة وولوج المهن والحرف الجديدة.
- ضرورة تتبع الخريجين من الجامعات والمعاهد لتقييم المنظومة الحالية.
- التفكير في برامج ومخططات خاصة تستهدف الفئات المتضررة من الكوفيد والتحولات البنيوية للاقتصادي من أجل استغلال كفاءاتهم في المهن والحرف الواعدة.

- ربط التكوين والتأهيل بتوجيه قبلي يساعد شباب الجهة على اختيار مسارات تعطيهم سبقا في إيجاد شغل في القطاعات الإستراتيجية للجهة.
- ضمان نظام تكوين مستمر يعمل على إعادة تأهيل الكفاءات بشكل يجعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات المرحلية والإستراتيجية، بالتنسيق والشراكة بين كل المتدخلين القطاعيين والترابيين.
- ربط البحث العلمي بالطلب الجهوي والمحلي من أجل تحسين الإنتاج والإنتاجية ورفع تنافسية المقاولة المحلية والجهوية.
- ضرورة تأهيل أطر مؤسسة الجهة ومواردها البشرية من أجل تنزيل مخططات تأهيل رأسمال الجهة
- اللامركزية تتطلب لا تركيز خريطة التكوين والتأهيل من أجل الوصول للعدالة المجالية في إطار التكوينات.
- تنزيل توصيات تقرير النموذج التنموي تتطلب تأهيل وتكوين أطقم تقنية وطبية للاستجابة للطلب في ميدان الصحة على مستوى الجهة خاصة وأن الجهة أصبحت تتوفر على مستشفى جامعي.
- تبني تكوينات جديدة من أجل التموقع في المهن الجديدة كالسياحة الصحية مثلا والمهن الرقمية.
- تكوين وتأهيل العنصر البشري في حرف ومهن مرتبطة بالمؤهلات الطبيعية لأقاليم (الغابات، منتوجات البحار، تقنين القنب الهندي، السياحة الغابوية...) الجهة مع ضرورة تقريب هذه التكوينات لأماكن الطلب.
- الإشادة بتجربة مدينة الكفاءات والمهن المبنية على إرادة وتخطيط يربط التكوين بالطلب والمطالبة بتعميم التجربة في باقي أقاليم الجهة.

- ضرورة انخراط جميع الفاعلين الترابيين والقطاعيين في تنزيل البرنامج الحكومي القاضي بخلق 125 ألف منصب شغل سنوي خلال السنتين القادمتين.
- استغلال الاقتصاد الرقمي من خلال التكوين في هذا الميدان.
- إعطاء التكوينات ذات الطابع الاجتماعي والتكوينات المرتبطة بتثمين الرأسمال غير المادي والثقافي المكانة التي تستحق من أجل تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد.
- إعطاء الأولوية في التكوينات للإدماج المباشر للمكونين.

- اعتماد "ميثاق جهوي للبحث والابتكار" يجمع الغرف والجمعيات المهنية والجماعات الترابية والمصالح الخارجية ومراكز البحث الجامعي، يحدد الأهداف حسب القطاعات والأولويات ويربط الدعم والاستثمار بالنتائج ويعمل على تشجيع البحث التطبيقي.

- ضمان ولوج الفئات الهشة (حسب المجالات أو الشريحة الاجتماعية) لمسارات التكوين لتقوية ملكاتهم المعرفية والعملية.
- التفكير في سبل وبرامج خاصة لإدماج الفئات غير المؤهلة والتي لا تتوفر على شواهد والتي كانت ضحية الهدر المدرسي لولوج عالم الشغل.
- تشجيع الفرقاء على اقتراح واعتماد تكوينات ومسارات مهنية تضمن للخريجين الاندماج في النسيج الاقتصادي الجهوي والمحلي وفي المهن الجديدة.
- تفعيل مبدأ تساوي الفرص في الولوج لعالم الشغل بين المجالات الجهوية والفئات الاجتماعية.
- إشراك الفاعلين الاجتماعيين في عمليات الرصد والإدماج الاجتماعي والاقتصادي عبر التشغيل.
- التسريع بعمليات هيكلة الاقتصاد الغير مهيكل الذي من شأنه توفير التغطية الاجتماعية والوقاية من المخاطر المهنية.